تعقد في الكويت خلال الفترة من 6 إلى 7 الجاري

الهاشل: ورشة عمل خليجية تتناول «توقعات السيولة وإدارتها»

محمد الهاشل

يعقد المجلس النقدي الخليجي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي ورشة عمل حول توقعات وتحليل وإدارة السيولة في مدينة الكويت خلال الفترة 6–7 أكتوبر 2019 . وتهدف إلى بناء القدرات وتبادل الخبرات بين البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي، والاستفادة من خبرات المؤسسات العالمية المختصة، في ظل المتغيرات الاقتصادية وما تفرضه من التحديات.

جاء ذلك في تصريح للدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ البنك المركزي في الكويت ورئيس مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي، أفاد فيه أن ورشة العمل الإقليمية هذه تتيح المجال للمشاركين فيها للاستفادة من نطاق واسع من الخبرات الإقليمية والعالمية، حيث يشارك في هذه الورشة متحدثون من صندوق النقد الدولي، والبنك الاتحادي الألماني والبنك المركزي الإسباني، إلى جانب ممثلين عن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية.

وأضاف الدكتور الهاشل أن الورشة تتناول جملة من المواضيع الهامة في مجال توقعات السيولة وإدارتها، من بينها طرق قياس حجم السيولة والتنبؤ بحاجة القطاع المصرفي لها والأدوات المناسبة لإدارتها والاحتراز من المشاكل الاقتصادية التي قد تنجم عن شح أو زيادة السيولة الأسواق النقدية.

واختتم المحافظ بتأكيد حرص كل من المجلس النقدي الخليجي وبنك الكويت المركزي على كل ما من شأنه تطوير الكفاءات وبناء القدرات الوطنية على المستوى المحلي والخليجي في مجالات عمل البنوك المركزية بما يعزز قدرتها على القيام بمهامها والنهوض بمسؤولياتها على أكمل وجه.

«الائتمان» يطلق المرحلة النهائية بمشروع «المعاملات الإلكترونية»

صلاح المضف مستقبلاً العم عبدالعزيز الدوسري

أعلن بنك الائتمان الكويتي عن إطلاق المرحلة النهائية والأخيرة في مشروع التحول نحو انجاز كل التعاملات الكترونيا ووقف تداول الأوراق، حيث تم مؤخرا انضمام قسمي شئون اللجان وخدمة المواطن إلى باقي الإدارات والأقسام والأفرع التي سبقت إلى العمل بهذا النظام الجديد.

وقالت الناطقة باسم البنك حباري الخشتي في تصريح صحافي لها: إن هذه الخطوة تعد استكمالا لاستراتيجية البنك الطموحة التي وُضعت قبل سنوات وتقضي بتحول البنك إلى التعاملات الكترونيا وبشكل كامل، وهي الاستراتيجية التي بدأت بتوقيع بروتوكولات للربط مع الجهات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بعمل البنك لتسهيل تدفق بيانات العملاء، ثم مرحلة الربط الالكتروني مع البنوك والمصارف الخاصة، واستبدال المراسلات الورقية داخل البنك - بين اداراته واقسامه - بالتراسل الالكتروني. وأوضحت أن قسم خدمة المواطن الذي يتولى استقبال المراجعين الراغبين في التقدم بطلباتهم للحصول على القروض بات باستطاعته الآن الدخول إلى النظام الالكتروني وطلب ملف ودراسته إلكترونياً - وفقا لبطاقته المدنية - وخلال وقت وجيز جدا يحصل على نسخة الكترونية من كل المستندات المطلوبة للبت في الطلب، ومن دون تكليف المراجع بتقديم أي أوراق وتاليا يحيل الطلب مرفقا بالمستندات إلى اللجنة العامة - عبر النظام الالكتروني ذاته - التي تتولى البت فيه والنظر في الطلب وأخيرا اصدار القرار بهذا الخصوص.

وأكدت الخشتي أن هذه الخطوة - كانت تستغرق في السابق حوالي ثلاثة أيام عمل، فيما بات بالإمكان الآن إنجازها خلال دقائق معدودة، وهو الأمر الذي يوفر الكثير من الوقت والجهد على العميل.

وأشارت إلى أن التطور الجديد يحقق هدفا استراتيجيا للبنك وهو تقليص الدورة المستندية إلى أقصر مدى ممكن، ومن ثم تقديم أفضل الخدمات للجمهور. ومن جانبٍ آخر استقبل نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الائتمان صلاح المضف المؤسس وأول رئيس مجلس إدارة ومدير عام لبنك الائتمان 1960 العم عبدالعزيز الدوسري، وتضمنت هذه الزيارة الودية مناقشة كل ما هو مستجد في البنك ، وأشاد الدوسري بالتطور الإداري وأهمية إنجاز المعاملات الكترونيا ، مؤكداً الدوسري أن هذه الخدمات التي تقدم تساهم في تخفيف العبء على المواطن و تتميز بالسرعة في إنجاز المعاملات .

و اكدت الخشتي اعادة صرف مبالغ البنيه التحتية هذا الاسبوع للمواطنين بناءاً على قرار مجلس الوزراء الموقر.

فرصة غير مسبوقة «مشتريات بدينار تتيح تملك عقار»

«بيتك»: فوز العميل وليد البستكي بعقار من اختياره في أوروبا

ممثل وزارة التجارة والصناعة مع فريق "بيتك"

أعلن بيت التمويل الكويتي "بيتك"، فوز العميل وليد خالد البستكي بجائزة تملك عقار من اختياره في أوروبا، ضمن السحب الثالث والأخير لحملة "بطاقات "بيتك"– Visa مفتاح بيتك في اوروبا"، الذي أجري تحت اشراف ممثل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز الاشكناني.

ومنحت الحملة عملاء "بيتك" تجربة غير مسبوقة وفريدة من نوعها، فتعتبر الحملة سابقة على الساحة المصرفية اذ ان استخدام بطاقة Visa – بيتك في الكويت او في الخارج بدينار على الاقل، أتاح حلم امتلاك عقار في اوروبا، ما يعكس مدى اهتمام "بيتك" بعملائه والحرص على مكافأتهم بشكل مميز.

وأتاحت الحملة فرصة الفوز لـ3 عملاء على مدى 3 شهور من خلال 3 سحوبات، بحيث فاز كل عميل بجائزة نقدية تخصص لشراء ممتلكات عقارية من اختياره في اوروبا، بالاضافة الى تذكرتي سفر فئة رجال الأعمال للفائز ومرافق له، الى جانب إقامة لمدة 5 ليال في فندق 5 نجوم في الدولة الأوروبية التي سيشتري العميل الفائز العقار فيها، ومنحة نقدية بقيمة 1000 دينار.

وتتميز الحملة علاوة على جوائزها، بجانب اخر وهو مبلغ الانفاق المطلوب باستخدام البطاقة، الذي يبدأ من دينار واحد، فبمجرد إنفاق حامل البطاقة دينار كحد أدنى على إجمالي عمليات الشراء خلال مدة الحملة، يتأهل لدخول السحب النهائي بمعدل فرصة مقابل كل دينار مشتريات داخل الكويت، وفرصتين مقابل كل دينار مشتريات خارج الكويت، بحيث أن العملاء المؤهلين للدخول في هذه الحملة هم مستخدمي بطاقات Visa "بيتك".

وساهم طرح الحملة خلال موسم السفر والعطلات في منح العملاء تجربة مصرفية مميزة وفرص فوز لدى استخدامهم بطاقات Visa "بيتك"، كما ان ربط الجائزة بامكانية الاستخدام داخل او خارج الكويت رغبة في تشجيع استخدام البطاقات في السوق المحلي، وتنشيط مبيعات التجار، وتحقيق العدالة في الفرص بين العملاء.

ويحرص "بيتك" على مواصلة جهود التعاون مع شركة Visa لتخطيط وتنفيذ العديد من الحملات، لما لها من مردود ايجابي على مستوى رضا العملاء ومعدلات الاستخدام وتوسيع الحصة السوقية لـ "بيتك" في مجال البطاقات بانواعها المختلفة.

ويواصل "بيتك" بهذه الحملة الابتكار وتعزيز ريادته في سوق البطاقات المصرفية في الكويت واستمرارا للنجاحات خصوصا بعد اصدار اول بطاقة معدنية (Metal Card) في الكويت لعملاء الخدمات الخاصة للأفراد، إضافة على ذلك حصول "بيتك" على جائزة أسرع نمو لبطاقات Visa الصرف الآلي في الكويت.

أكدت ثقتها في تحقيق أهدافها المنشودة بتعاون شركائها بالمنظومة

«أسواق المال» تطلق المرحلة الأولى من برنامج المؤهلات المهنية

نظرا لعدة اعتبارات تتعلق بقرار هيئة أسواق المال رقم (145) لسنة 2019 الصادر في 30–9–2019، فإنه لا يمكن ادراج قرار مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل موضع التطبيق ودخول مرحلته الأولى المتمثلة في "برنامج المؤهلات المهنية" حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ صدوره، في إطار قراراتها الاعتيادية ذات الصلة بمهامها في تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها، حيث ان هناك عدة اعتبارات تكسب هذا القرار أهمية خاصة يأتي في مقدمتها أنه يمثل إيذاناً ببدء تطبيق أحد أهم مشاريع الهيئة الاستراتيجية والذي يستهدف إحداث تغييرات جذرية في آليات عمل أطراف عدة في منظومة أسواق المال، ويؤسس لمرحلةً فاصلة قولاً وفعلاً على صعيد متطلبات الكفاءة لشاغلي الوظائف واجبة التسجيل لدى تلك الأطراف، ويمثل عاملاً حاسماً للارتقاء بتلك الكفاءة وتحقيق أقصى درجات التوافق الممكنة مع المعايير الدولية المطبقة في هذا الإطار، كما أنه يأتي تتويجاً لجهود حثيثة بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراقً المالية والاستثمار CISI.

وقد تضمن القرار آنف الذكر إضافةً إلى تحديده موعد إطلاق برنامج المؤهلات المهنية، إجراء تعديلات تشريعية في بعض كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة ذات الصلة بهذا البرنامج، كما حدد آلية إعفاء بعض المعنيين بتطبيقه في شتى مراحله.

وتجدر الإشارة إلى أن آلية تطبيق برنامج المؤهلات المهنية تمتد على مرحلتين: مرحلة تطبيق مبدئي تمتد لعام واحد بين 1–10–2019 و 30–9–2020 تعقبها مرحلة تطبيق إلزامي اعتباراً من مطلع أكتوبر لعام 2020. كما يتوزع المعنيون بتطبيق المرحلة الأولى من هذا البرنامج إلى شريحتين وفق الآتي:

الشريحة الأولى: وتشمل الأشخاص المسجلين لدى الهيئة قبل 1–10–2019 وهؤلاء يتوجب عليهم اجتياز الشروط الخاصة لبرنامج المؤهلات المهنية في موعد أقصاه 1–10–2020 وتزويد الهيئة بالمسّتندات التي تثبت استيفاءهم أحد المتطلبات التالية على الأقل:

المشاركة في الدورات التدريبية المتعلقة بالمؤهلَيْن "الفني والرقابي" للبرنامج.

اجتياز الاختبارات الخاصة بالمؤهلَيْن" الفني والرقابي" اختيارياً دون الحاجة للمشاركة في الدورات التدريبية.

الحصول على الشهادة المهنية أو امتلاك سنوات الخبرة المطلوبة للإعفاء من المؤهل الفني وفقاً لما ورد في البرنامج.

الشريحة الثانية: وتشمل الأشخاص المتقدمين للهيئة بطلبات الترشح والتسجيل خلال الفترة الانتقالية الممتدة بين تاريخ التطبيق المبدئي للبرنامج في 1–10–2019 والتطبيق الإلزامي له في 1–10–2020 إذ يكون تطبيق البرنامج إلزامياً لهذه الشريحة عند تجديد التسجيل لدى الهيئة كل ثلاث سنوات وفقاً لشروطها.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل لدى الهيئة يندرج في إطار رؤيتها المتكاملة لاستدامة أسواق المال في دولة الكويت وتطوير منظومة أسواق المال في مختلف مفاصل عملها، بما يساعد في التوصل إلى البيئة الاستثمارية المطلوبة كأحد المقومات الرئيسة للتحول إلى مركز مالي إقليمي، ويستهدف هذا البرنامجً التوافق مع المعايير الدولية المطبقة والارتقاء بالكفاءة المهنية والفنية لشاغلي الوظائف واجبة التسجيل لدى أطراف عدة في منظومة أسواق المال بما يضمن سًلامة تلك المنظومة ويمثل درءاً وقائياً لما قد تواجهه أنشطتها من مخاطر.

هذا، وقد توجت الهيئة جهود الإعداد للبرنامج بحملة توعوية موسعة نفذتها خلال شهر ابرًيل الماضي بغرض توعية المعنيين بتطبيقه بكافة جوانبه وإيضاح مستهدفاته ومتطلباته وآلية تطبيقه، ضمنتها فعاليات عدة: كمؤتمر صحفي وندوة توعوية عامة وبرنامج موسع لورش العمل التوعوية الخاصة بالبرنامج، إضافةً إلى إصدار مطبوعة توعوية وعدد من الفيديوهات التوعوية التعريفية بالبرًنامج.

وتعلن هيئة أسواق المال عن انطلاق أولى مراحل هذا البرنامج، وإنها على ثقة في تحقيق أهدافها المنشودة بتعاون شركائها في منظومة أسواق المال، كما تلفت عناية المعنيين بهذا البرنامج إلى إمكانية الحصول على كافة المعلومات الخاصة بتفاصيل هذا البرنامج وتطورات تطبيقه على موقعها الإلكتروني في صفحة الركن التوعوي.

«أوبك» ومنتدى الدول المصدرة للغاز يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون

وقعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنتدى الدول المصدرة للغاز أمس السبت مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين الجانبين في عدة مجالات من بينها مراقبة أسواق الطاقة وتحليلها ووضع النماذج والتنبؤ بها.

وذكرت الامانة العامة لمنظمة (أوبك) في بيان ان الأمين العام للمنظمة محمد باركيندو والأمين العام لمنتدى الغاز يوري سيتيورين وقعا المذكرة على هامش منتدى أسبوع الطاقة الروسي في موسكو.

ونقل البيان عن باركندو القول إن (أوبك) تتطلع إلى الاستفادة من الإطار الذي وقع في مذكرة التفاهم لتعزيز المناقشات وكذلك القيام بأعمال وإجراءات مشتركة "من أجل مصلحة الدول الأعضاء في المنظمتين والصناعة بأكملها والاقتصاد العالمي".

وأكد باركندو أن "الإجماع السائد هو أن النفط والغاز معا سيظلان الوقود المفضل في المستقبل المنظور وسيستمران في السيطرة على سلة الطاقة".

واعرب باركندو عن اتفاقه مع الأمين العام لمنتدى الدول المصدرة للغاز بأن حفل التوقيع يشكل علامة فارقة في العلاقة الإنتاجية المتطورة بين (أوبك) ومنتجي الغاز.وأشار إلى أن مذكرة التفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون من أجل القيام بالأنشطة وتبادل الخبرات والآراء والمعلومات وأفضل الممارسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وتشمل مذكرة التفاهم تعزيز التعاون في مجالات متعددة بينها مراقبة أسواق الطاقة وتحليلها ووضع النماذج والتنبؤ بها اضافة الى إعداد دراسات أبحاث سوق الطاقة التي تغطي المدى القصير والطويل الأجل ومنهجياتها وبيانات وإحصاءات سوق الطاقة والبيانات والمواضيع التشغيلية الإحصائية مثل منهجيات جمع البيانات وتقييمها ونشرها.

كما تشمل مبادرات وتطورات الطاقة الرامية إلى تحقيق الاستدامة إلى جانب المسؤولية البيئية والاجتماعية وغيرها من المجالات والمسائل التي تنطوي على المصالح والاهتمامات المشتركة.

وتتضمن مذكرة التفاهم أيضا التعاون في مجال تبادل المعلومات والبيانات وعقد اجتماعات للخبراء وورش عمل ثنائية داخلية لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات والتعاون في الندوات وورش العمل والمؤتمرات والمنشورات.

إيطاليا تقدم قرضاً للأردن بـ 93 مليون دولار لتنمية الموارد البشرية

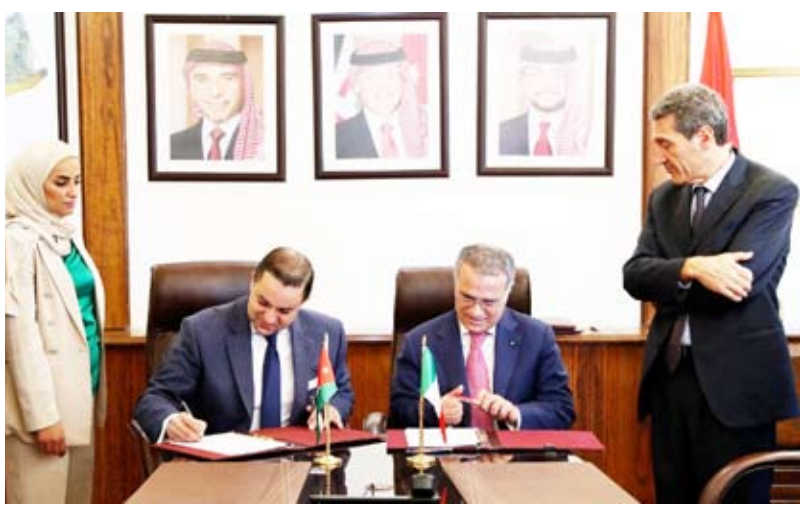
توقيع الاتفاقية

وقع الأردن وإيطاليا اتفاقية برنامج تتضمن تقديم قرض ميسر جدا بقيمة 85 مليون يورو (93 مليون دولار امريكي تقريبا) لتعزيز الموارنة العامة الأردنية ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

وقالت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الاردنية في بيان اليوم السبت ان الاتفاقية وقعها وزير التخطيط الدكتور محمد العسعس والمدير العام للتعاون الإنمائي الإيطالي جورجيو ماربودي بحضور السفير الايطالي لدى الاردن فابيو كاسباس. وذكرت ان الاتفاقية تهدف الى المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016–2025) من خلال تعزيز التحاق الطلبة بشكل متساو في مرحلة التعليم المبكر وتعزيز التدريب المهني والتعليم التقني والفني استجابة لاحتياجات سوق العمل لتنمية قطاع السياحة في الاردن من خلال دعم التعليم المهني بوزارة التربية والتعليم وإحدى الجامعات التطبيقية.

ووفق البيان فقد أعرب الوزير الاردني عن تقدير بلاده للحكومة الايطالية على الدعم المتواصل للمملكة ووقوفها إلى جانب الأردن وتقديمها الدعم للموازنة العامة والذي يساهم في الحفاظ على الانفاق الاستثماري الضروري للتنمية ودعم قطاعات حيوية مهمة وكذلك لتقديمها الدعم في مواجهة التبعات والآثار السلبية التي رافقت الأزمة السورية.

من جانبه أكد المسؤول الايطالي قوة علاقة الشراكة التي تربط الاردن بإيطاليا مشددا على التزام حكومته بدعم جهود الأردن والاستمرار في تقديم الدعم للحفاظ على منعته الاقتصادية في هذه الظروف الاستثنائية الصعبة ولتمكينه من مواجهه وتجاوز التحديات الناجمة عن اللجوء السوري والصراع الاقليمي في المنطقة.